شامير رفض المبادرة المصرية

في الصيف الماضي، وعلى خلفية الاخفاق الذي منيت به الجهود التي بذلت على غير صعيد لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط، ارتفعت حرارة الازمة السياسية الداخلية، مهددة بنسف الاستقرار السياسي الداخلي الممثل في حكومة الوحدة الوطنية.

من ناحية اخرى، كشفت الازمة السياسية الداخلية، في الصيف الماضي، عن بعد آخر هو مدى الارتباط السلبي بين الاستقرار السياسي الداخلي (الحفاظ على حكومة الوحدة الوطنية) وبين الفرص المتاحة لتحريك عملية السلام، وشروط التقدم بها.

هذه الاشكالية التي تحكمت بالتحرك السياسي في الصيف الماضي، وهددت بنسف الاستقرار السياسي، والجهود المبذولة لتحريك عملية السلام، تبرز الآن، من جديد، على خلفية المستجدات الجديدة.

ومحور هذه المستجدات، التي عصفت بالوضع السياسي الداخلي في اسرائيل، منذ مطلع ايلول (سبتمبر) الماضي، كان، حسب اجماع المراقبين السياسيين في اسرائيل، مبادرة «النقاط العشر» للرئيس المصري، حسني مبارك، والاقتراح الذي ارفق بها لاحقاً بعقد لقاء بين وفد اسرائيلي وآخر فلسطيني في القاهرة، لاجراء حوار (مفاوضات) بين الجانبين حول الجوانب الاجرائية في خطة الانتخابات المضمّنة في مبادرة شامير، على ان يسترشد الجانب الفلسطيني، في الحوار، بمبادرة النقاط العشر المصرية، والجانب الاسرائيلي بمبادرة السلام الاسرائيلية. واحدثت المبادرة (النقاط العشر) والاقتراح بعقد اللقاء، وتحديداً مسألة تشكيل الوفد الفلسطيني الى اللقاء، انقساماً عمودياً بين جناحي الحكم، ممّا اضاف إشكالاً جديداً الى الاشكالات السابقة المتعلقة بالجوانب الاجرائية للانتخابات، والمراحل المفترض ان تتبعها، والتي لحظتها مبادرة النقاط العشر.

من ناحية، اخرى، احتلت مبادرة النقاط العشر، وكذلك الاقتراح المصري بعقد اللقاء، حيزاً كبيراً في المحادثات التي اجراها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في كل من واشنطن والقاهرة، خلال الزيارتين اللتين قام بهما الى هناك، في السادس من ايلول (سبتمبر) والثامن عشر منه، على التوالي. وساهمت نتائج مباحثات رابين في العاصمتين، الاميركية والمصرية، في تأجيج حدة الخلافات بين الليكود والمعراخ، مهدّدة باحداث ازمة وزارية، كما توقع المعلق الصحفي الاسرائيلي، عكيفا ايلدار: «ان ترحيب الرجل القومي [اي رابين] في اسرائيل بالشروط المصرية... قد يفتح الباب لخطوة معقدة جداً؛ بدايتها في واشنطن على شكل استئناف العلمية السياسية، ونهايتها في القدس، على شكل استئناف الازمة السياسية (هآرتس، ١٩٨٩/٩/٦).

المبادرة وفكرة اللقاء

على الرغم من ان مبادرة النقاط العشر، وكذلك الاقتراح بعقد لقاء بين الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، كانا محور جدل ومناقشات حامية بين اقطاب الحكم في اسرائيل، وكذلك على الصعيدين، الحزبي والعام؛ الّا ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، وكذلك وزير خارجيته ـ خلافاً لوزيري الدفاع والمالية ـ رفضا، باصرار وعناد، طرح المبادرة وفكرة اللقاء على جدول اعمال المجلس الوزاري المصغر لمناقشتهما واتخاذ قرار بشأنهما. فقد اكد الاثنان، في غير مناسبة، انه طالما ان الحكومة الاسرائيلية لم تتلق رسمياً نص المبادرة والاقتراح، فانه ليس هناك ما يتوجب البحث فيه. ففي معرض رد شامير على سؤال طرحه الوزير اسحق موداعي، عمّا اذا كان المجلس الوزاري المصغر، سوف يبحث في مبادرة النقاط العشر، قال: «ليس هناك ما يتوجب